



تقرير لجنة المراجعة للسنة المالية

المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٩م



ثانياً : أعمال لجنة المراجعة خلال عام ٢٠١٩ م :

خلال عام ٢٠١٩ م عقدت اللجنة أربعة اجتماعات حيث تم القيام بالأعمال التالية :

١. قامت اللجنة بدراسة النتائج المالية الأولية والسنوية وتقارير المراجع الخارجي وملاحظاته وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية (IFRS) وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة .
٢. قدمت اللجنة التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه لاعتماده من قبل الجمعية العامة وذلك بعد التحقق من كفاءته واستقلالته .
٣. قامت اللجنة بالتأكد من الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية (IFRS) المعتمدة بالسعودية .
٤. قامت اللجنة بالتحقق من استقلالية المراجع الداخلي وكذلك التأكد من حصوله على البيانات اللازمة التي تمكنه من أداء دوره بالشكل المطلوب وذلك وفقاً للمعايير المهنية وأنظمة المراجعة الداخلية المعتمدة .
٥. قامت اللجنة بالتحقق من متابعة تنفيذ الاجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة في تقارير المراجع الداخلي ومن ضمنها التوصية بمراجعة وتحديث اللوائح والسياسات والاجراءات لأجل تحسين فاعلية نظام الضبط الداخلي وزيادة فاعلية إدارة المخاطر في الشركة .
٦. قامت اللجنة بمراجعة ومناقشة الخطة السنوية للمراجعة مع المراجع الخارجي .
٧. قامت اللجنة بدراسة السياسات المالية والمحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة بشأنها .
٨. قامت اللجنة بالتحقق من مدى التزام الشركة باللوائح والأنظمة والسياسات والتعليمات الصادرة من الجهات المختصة، ولم يتبين للجنة وجود مخالفات يقتضي الإفصاح عنها .

ثالثاً : تقييم نظام الرقابة الداخلية :

تعتبر الإدارة التنفيذية للشركة مسؤولة عن إيجاد نظام رقابة داخلية ملائم وفعال يتضمن سياسات وإجراءات تحت اشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة. وعليه تم وضع نظام متكامل للرقابة الداخلية على النحو الموصى به من قبل الجهات التنظيمية والرقابية يبدأ بالاطار العام للحوكمة في الشركة والذي يحدد الأدوار والمسئوليات الموكلة لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه وكذلك لجان الإدارة التنفيذية بما يكفل توفر الرقابة المناسبة على مستوى الشركة.



ومن خلال النظر في تقارير المراجعة الداخلية والاجتماعات مع المراجعين الخارجيين والإدارة التنفيذية وكذلك ما تم بحثه من مواضيع أخرى خلال اجتماعات اللجنة ، فإن اللجنة لم يتبين لها وجود ضعف جوهري في نظام الرقابة الداخلية للشركة لعام ٢٠١٩م ، مع ملاحظة أن الإدارة التنفيذية تسعى في زيادة فعالية النظام الرقابي في الشركة ، علماً بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

والله الموفق،،،

بالنيابة عن لجنة المراجعة

أديب محمد عبدالعزيز أبانمي

رئيس لجنة المراجعة



مرفق البند (٢)

**التصويت على تقرير مراجع حسابات
الشركة عن العام المالي المنتهي في**

٢٠١٩/١٢/٣١ م

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة/ المساهمين
شركة جازان للطاقة والتنمية
"شركة مساهمة سعودية"
جازان - المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة جازان للطاقة والتنمية "شركة مساهمة سعودية" (الشركة). والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م. وكل من قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية. بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا. فإن القوائم المالية المرفقة. تعرض بعدل. من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفقاً للمعايير الدولية لتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. مسئوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا".
ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا في المراجعة.

الاستقلالية

إننا مستقلين عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما التزامنا أيضاً بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا في المراجعة.

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت. بحسب حكمنا المهني. لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل. وعند تكوين رأينا فيها. ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

(١) التغيرات في العمر الإنتاجي للمباني

وفقاً لإشتراطات المعايير الدولية لتقارير المالية ذات الصلة. تخضع القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي لأصل ما للمراجعة على الأقل مرة كل نهاية سنة مالية. وإذا كانت التوقعات تختلف عن التقديرات السابقة. تجري المحاسبة عن التغير كتغير في تقدير محاسبي.

وخلال السنة. ونتيجة التغير في توقعات الشركة للعمر الإنتاجي لمباني الشركة وقيمتها المتبقية بناءً على البيانات المقدمة لإدارة الشركة من قبل أحد الجهات الهندسية المتخصصة في الأعمار الإنتاجية للعقارات. أجرت الإدارة تغييراً على

تقديرها بشأن العمر الإنتاجي لمباني الشركة حيث أجرت المحاسبة عن ذلك بأثر مستقبلي ونشأ عنه إنخفاض إستهلاك العام الخاص بالمباني بمبلغ ٦,٢ مليون ريال سعودي ، فيما لم يجر هذا التغيير لزادت خسائر الشركة بنفس القيمة .
قمنا بالإجراءات التالية المتعلقة بالتغيرات في العمر الإنتاجي :

- حصلنا على فهم للأساس الذي أتمدت عليه الإدارة في تغيير توقعها للعمر الإنتاجي ، وقيمنا أساس العمر الإنتاجي المعدل بناءً على هذا التحليل والوضع الفني .
- راجعنا المنهجية التي تنتهجها الإدارة بشأن التوافق مع الممارسات المثل المتبعة .
- أخذنا ممارسات الأعمال والصناعة بعين الاعتبار ، وراجعنا الأساس الذي اعتمدته الإدارة في المعالجة المحاسبية لتخفيض الإستهلاك الناشئ عن تغيير العمر الإنتاجي في ضوء المعايير الدولية ذات الصلة .
- راجعنا التقرير الفني للشركة المصدر لتوصيات التعديلات في الأعمار الإنتاجية للمباني .
- راجعنا مدى ملاءمة إظهار الأعمار الإنتاجية المعدلة في سجل الأصول ، وأعدنا احتساب الإستهلاك بناءً على الأعمار الإنتاجية المعدلة .
- قيمنا مدى كفاية الأفصاحات الواردة في القوائم المالية ومدى ملاءمتها .

(٢) تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) "عقود الإيجار".

إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ ، وجب على الشركة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) "عقود الإيجار" ويحل هذا المعيار محل متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" ، وبما أن ذلك ينطوي على تطبيق معايير جديدة تتعلق بحسابات ذات أهمية بالغة في الشركة ، فقد اعتبرناها من الأمور الرئيسية بالمراجعة .
أجرت الإدارة تحليلاً مفصلاً لكل عقد إيجار لتحديد الاختلافات بين متطلبات المعيارين ، وتحديد التغيرات المطلوبة التي يتعين إجراؤها على السياسات المحاسبية الحالية وتحديد تعديلات التحول والتغيرات المترتبة على العمليات والضوابط المطلوبة خاصة فيما يتعلق بتحديد ما إذا كان ترتيب ما يلي تعريف عقد إيجار .
يعدل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) بشكل أساسي المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التشغيلي عند بدايتها مع الاعتراف بحق استخدام الأصول المستأجرة والالتزامات المقابلة للمبلغ المخصص من مدفوعات الإيجار على مدى عقد الإيجار .
قمنا بمراجعة إلتزام الشركة بمتطلبات المعايير الجديدة من حيث السياسات والمعالجات المحاسبية والعرض والإفصاح .

أمر آخر

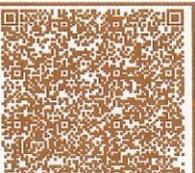
تم مراجعة القوائم المالية من قبل مراجع آخر وقد أصدر تقريره بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٣ برأى غير متحفظ .

المعلومات الأخرى

الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى ، وتتضمن المعلومات الأخرى في التقرير السنوي تقرير مجلس الإدارة ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها ، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا .
ولا يغطي رأينا في القوائم المالية للشركة المعلومات الأخرى ، ولن نبدي أي شكل من أشكال الإستنتاج التأكيدي فيها .
وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية ، فإن مسئوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة وعند فعل ذلك ، يتم الأخذ في الحسبان ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية ، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة ، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري .
عندما نقرأ التقرير السنوي ، إذا خلصنا إلى وجود تحريف جوهري فيه ، نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة .

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل ، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية . والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، وأحكام نظام الشركات ونظام



الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهرى سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

والمكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي للشركة.

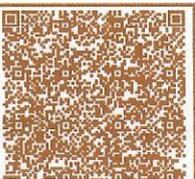
مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهرى سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهرى عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة.

وعلينا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهرى ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي عليه تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى، فإننا مطالبون بأن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإننا مطالبون بتعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل الشركة لإبداء رأي حول القوائم المالية، كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال المراجعة للشركة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين وحدنا عن رأينا حول المراجعة.



لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة.

لقد زدنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية. وبناءً على ذلك تُعدُّ أمور رئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر. أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن شركة

المجموعة السعودية للمحاسبة والمراجعة


دخيل بن علي الدخيل
ترخيص رقم ٩٦

٢٤ رجب ١٤٤١ هـ

١٩ مارس ٢٠٢٠ م

